

دور هيكل الملكية في ممارسات إدارة الأرباح في ضوء الشفافية وفق متغيرات الرقابة

دراسة تطبيقية في عينة من المصادر المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

دليـر سـليم عـلـي الـأـتـروـشـي
مـ.ـدـ.ـ عـبـدـ الرـسـوـلـ صـالـحـ مـهـدـيـ الـأـنـصـارـيـ
كـلـيـةـ الـإـدـارـةـ وـالـاـقـتـصـادـ /ـ جـامـعـةـ دـهـوكـ

The Role of Ownership Structure in Earnings Management Practices within Transparency Accordance Control Variables

An applied Study in the Sample of Bank Listed in Iraq Stock Exchange Market

**Lec. Dr. Abdulrasool S. M. Al-A. Diler Saleem Ali AL-Atroshi
University of Duhok – Department of Accounting**

تـارـيـخـ قـبـولـ النـشـرـ 2017/11/12

تـارـيـخـ اـسـتـلـامـ الـبـحـثـ 2017/4/27

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة علاقة الارتباط والتأثير بين كل من هيكل الملكية من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى على عينة تتكون من (15) مصرفًا عراقيًا مساهماً ومدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية لمدة خمس سنوات متتالية للمدة (2011-2015)، وتم قياس هيكل الملكية من خلال متغيرين وهما الملكية الإدارية وملكية كبار المساهمين. وهذه الدراسة استخدمت أيضًا الشفافية كمتغير داعم للعلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، كما استخدمت الدراسة متغيرات الرقابة وهي كل من حجم المصرف والرافعة المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج كوثاري (Kothari, Leone & Wasley, 2005) في قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات التقديرية، وأساليب الانحدار المتعدد لاختبار التأثير لكل من الملكية الإدارية، وملكية كبار المساهمين على إدارة الأرباح في المصارف قيد الدراسة. وقد بينت النتائج أن كل من الملكية الإدارية وملكية كبار المساهمين لها تأثير إيجابي معنوي إحصائياً في إدارة الأرباح، وبمعنى آخر تشير النتائج إلى أن زيادة إدارة الأرباح تزداد مع زيادة الملكية الإدارية، وملكية كبار المساهمين وهذا يدل على وجود دور معنوي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. هذا فضلاً عن عمل الشفافية داعماً للعلاقة بين كل من هيكل الملكية وإدارة الأرباح، بحيث تعمل داعماً كلياً للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وداعماً جزئياً للملكية الإدارية مع إدارة الأرباح، وفي الختام اقترحت الدراسة بعض المقترنات في مقدمتها ضرورة زيادة عملية الرقابة المالية من قبل الهيئات والجهات المختصة، وضرورة نشر التقارير المالية للمصارف العراقية بشكل يتفق مع السياسات والمعايير المحاسبية الدولية.

الكلمات الاستدلالية: هيكل الملكية، وإدارة الأرباح، والشفافية، ومتغيرات الرقابة.

Abstract:

The objective of this study is to investigate the relationship and effect between ownership structure and earnings management on sample consist of (15) Iraqi corporate banks which listed in Iraq stock exchange for five consecutive year for the period (2011-2015), ownership structure measured through two variables which are managerial ownership and share ownership, this study used also transparency as boost variable to the relationship between ownership structure and earning management with employed bank size and leverage as control variables. To test the research hypothesis, kothary model (Kothari, Leone & Wasley,2005) were used to measure earning management which is captured by discretionary accruals with multivariable regression model to test each of managerial ownership and share ownership with earning management in banks under study. The results in which indicate discretionary accruals are positively affected by managerial ownership and share ownership. Which mean that's the results indicated that increasing earning management lead by increasing managerial

ownership and share ownership, this indicate the existing significant role to limit earning management practices. In addition that transparency work as a supporter to the relationship between each of ownership structure and earning management, consider that fully supporter to the relationship between share ownership and partially supporter to managerial ownership with earning management, This study gives some suggestions. The first is the necessity of increasing the financial monitory by the specialized institutions and publishing the financial reports of the Iraqi banks that go with the international accounting standards and policies.

Keywords: Ownership Structure, Earnings Management, Transparency, Control Variables.

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة:

تؤثر قرارات الإدارة العليا سلبياً أو إيجابياً في صافي الربح، وأن هذا السلوك يتم تبنيه من قبل الإدارة أسباب عديدة منها تخفيض الأرباح بهدف تخفيض الضرائب المفروضة على الشركة، أو زيادة الأرباح، وذلك لزيادة قيمة المكافأة التي سوف تستحقها الإدارة بناءً على الربح المحقق، كما أن سياسات تمهد الأرباح تحقق الاستقرار لأسعار الأسهم في السوق. ولقد أثبتت الدراسات بأن هناك دليلاً على أن الإدارة تؤثر في الدخل لتحقيق المنافع الذاتية لها على أن هناك تبايناً في دوافع الإدارة للتأثير في مقدار الربح، إلا أن الأسلوب المستخدم للتأثير على الدخل يأخذ أحد الاتجاهين، إما تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً.

تعد إدارة الأرباح من التحديات التي تواجه عملية إظهار الأداء الحقيقي والصحيح للشركة، لما تتطوّي عليه من التضليل لمستخدمي القوائم المالية نتيجة افتقار الإدارة إلى الرقابة، والإشراف وكذلك نقص الشفافية وضعف العناية بتطبيق المعايير المحاسبية، وتهدف الإدارة عند استخدامها استراتيجية إدارة الأرباح تحقيق أهدافها المعلن، أو غير المعلن بعدم قدرة القارئ للقوائم المالية المعرفة عن أداء تلك الشركات على كشف مدلول الأرقام المتضمنة في تلك القوائم.

يعد هيكل الملكية من أهم العوامل المؤثرة في أداء الشركات مع الاختلاف في اتجاه هذا التأثير من خلال (الملكية المؤسساتية والملكية الأجنبية والملكية الإدارية). وتؤثر أنماط الملكية في ممارسات إدارة الأرباح والتلاعبات في القوائم المالية. تتجسد مشكلة الدراسة في ممارسات إدارة الأرباح التي بدورها تساهم في تضليل وتحقيق عملية المسألة المحاسبية على وجه الخصوص، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة ارتباط بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح؟
2. هل هناك تأثير لهيكل الملكية في إدارة الأرباح؟

3. ما مدى ممارسة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لإدارة الأرباح؟
4. هل تعلم الشفافية متغيراً داعماً للعلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح؟

أهداف الدراسة:

1. تحديد طبيعة العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح.
2. تحديد تأثير هيكل الملكية في إدارة الأرباح.
3. تحديد تأثير الشفافية في العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى:

يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، ومن خلال الفرضية الرئيسة الأولى يتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية لملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح.
2. يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية لملكية الإدارية وإدارة الأرباح.
3. يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية لشفافية وإدارة الأرباح.

الفرضية الرئيسة الثانية:

يوجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لهيكل الملكية على إدارة الأرباح، ومن خلال الفرضية الرئيسة الثانية تتفرع الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لملكية كبار المساهمين في إدارة الأرباح.
2. يوجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لملكية الإدارية في إدارة الأرباح.

الفرضية الرئيسة الثالثة:

تعمل الشفافية متغيراً داعماً للعلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، ومن خلال الفرضية الرئيسة الثالثة تتفرع الفرضيات الفرعية الآتية:

1. تعمل الشفافية متغيراً داعماً للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح.
2. تعمل الشفافية متغيراً داعماً للعلاقة بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها فيما يأتي:

1. باعتبارها من الدراسات الإضافية التي تربط هيكل الملكية بإدارة الأرباح وخاصة في دول الشرق الأوسط، وأيضاً تعد مهمة لكونها تحاول تحديد طبيعة تأثير الشفافية في العلاقة بين المتغير التابع (إدارة الأرباح) والمتغير المستقل (هيكل الملكية).

2. ستسهم هذه الدراسة في تسلیط الضوء على الجوانب التي تؤثر في هيكل الملكية وانعکاسه على إدارة الأرباح.

3. تسلیط الضوء على بيان علاقه وتأثير المتغيرات قيد الدراسة وأهميتها بالنسبة لقطاع المصادر المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

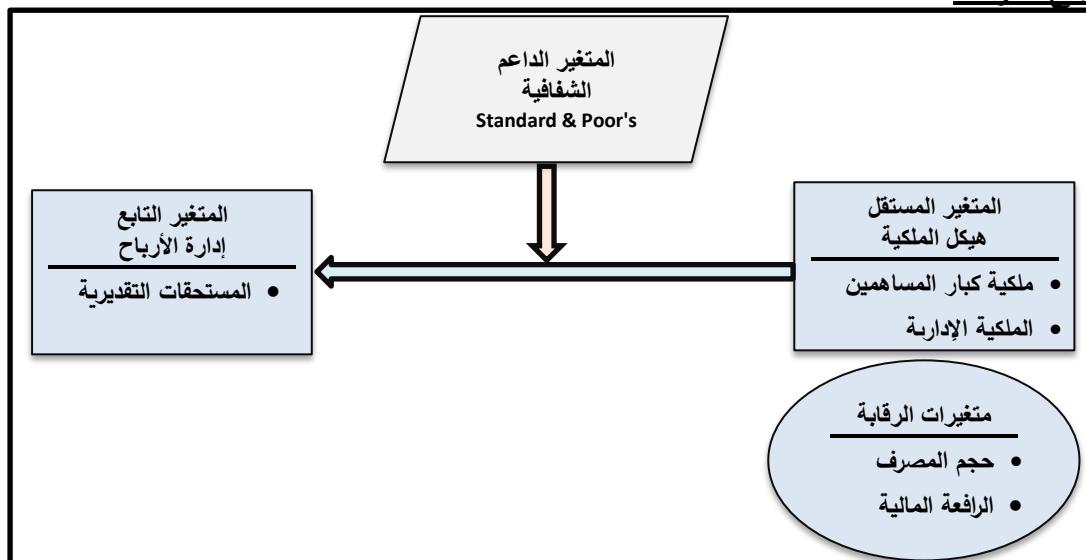
أساليب جمع البيانات:

لمعالجه مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم تبني الأدوات المنهجية الآتية:

1. الجانب النظري (المنهج الوصفي التحليلي): في هذا الجانب تم الاعتماد على المصادر النظرية (العربية والإنكليزية) من الكتب، والدوريات، والدراسات والمقالات، والرسائل الجامعية، والندوات والمؤتمرات، وكذلك الاعتماد على الشبكة العنكبوتية.

2. الجانب التطبيقي (المنهج التجريبي التطبيقي): تم اتباع المنهج الاستباطي في هذا السياق حيث تم جمع البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة بالاعتماد على دليل الشركات المالية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم الاستفادة أيضاً من الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن موقع هيئة الأوراق المالية العراقية وموقع المعلومات المباشر الإلكتروني.

أنموذج الدراسة



شكل رقم (1)

الأنموذج الافتراضي للدراسة

المصدر: من إعداد الباحثان.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم هيكل الملكية:

يعد اختيار هيكل الملكية من الموضوعات المهمة في أدبيات التمويل في الوقت الراهن، واستطاع جذب عناية الباحثين لما له من أثر في سلوك، وقرارات الإدارة لرسم المسارات المستقبلية للشركة كقرارات الاستثمار والتمويل، وقرارات توزيع الأرباح وقرارات أخرى تؤثر في الأداء المالي للشركة (علم، 2013، 3). في الوقت نفسه يرى البعض بأن هيكل الملكية أحد أهم العناصر الرئيسية لحكمة الشركات وذلك من خلال تأثيرها في أداء الشركة (علي، 2014، 2). وتشير بعض الدراسات بأن مفهوم هيكل الملكية يتحدد في الشركة عبر مكونين أساسين هما (رقية وأمال، 255-256):

1. تركز رأس المال:

إن نسبة امتلاك حقوق الملكية من طرف المساهمين في الشركة تعني تركز رأس المال، بمعنى آخر درجة تركز الملكية وتقاسمها بين المساهمين، ويختلف هيكل الملكية، أو تركز رأس المال في الشركات نتيجة التطورات الكبيرة لهذه الشركات وارتباطها بالأسواق المالية، فأصبح لديها العديد من المساهمين، وقد تعود ملكية الشركة لكتاب المساهمين الذين يمتلكون أغلب الأسهم فيها مما يجعل لقراراتهم تأثيراً كبيراً في إدارة الشركة،عكس حالة وجود تنوّع لصغار المستثمرين بحيث يكون تأثير قراراتهم محدوداً في إدارة الشركة.

2. طبيعة المساهمين:

ويقصد بها نوعية المساهمين فبعد أن كان المساهم فرداً واحداً هو نفسه المدير في الشركة، فقد تعدد المساهمون الأفراد ليتطور الأمر بعد ذلك ليتمثل المساهمون وبصورة أكبر في الشركات الاقتصادية والمالية كالبنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار.

ويتضح مما تقدم وكما ذكر (Hansmann, 2000,11) إن ملكية الشركة هي المحور الأساسي لحكمة الشركات، ومالكي الشركات هم الأشخاص الذين يمتلكون نوعين من الحقوق، حق السيطرة على الشركة وحقوق الحصول على أرباح مناسبة من الشركة. ويعرف هيكل الملكية بأنه توزيع الملكية مع الأخذ بنظر الاعتبار التصويت ورأس المال، مع تحديد أصحاب الملكية (Wahl,2008,155). ويعرف هيكل الملكية أيضاً بأنه مجموع حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات، والأفراد التي تشكل في مجموعها رأس مال الشركة، ونتيجة لاختلاف هذه المجموعات فإن اهتماماتها ومصالحها وتأثيراتها في القرارات الإدارية والمالية تكون مختلفة (رمضان، 2010، 8). ويعرف كل من (الجزراوي وخضير، 2014، 261) بأنه من يقومون بتقديم رأس المال للشركة من طريق ملكيتهم للأسماء للحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ويكون من حقهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة لحماية حقوقهم.

ويتبين مما تقدم أن هيكل الملكية يتحدد من خلال الجهات أو الأطراف التي تقدم حصة رأس المال بشكل مركز أو منتشر مقابل الحصول على حقوق الرقابة أو الإدارة فضلاً عن حق الحصول على عائد مناسب مقابل المخاطر التي تتحملها.

مفهوم إدارة الأرباح:

يعد موضوع إدارة الأرباح أحد أهم المواضيع التي أخذت حيزاً كبيراً من قبل المتخصصين، والأكاديميين في مجال المحاسبة، وخاصة في العقود الأخيرة التي شهدت العديد من الفضائح المالية التي واجهتها العديد من الشركات على مستوى العالم (ريمة، 2014، 2؛ خضراء، 2015، 2)، حيث أشار (Amat, Blake & Dowds, 1999) إلى أن هذا المصطلح يطلق عليه في أوروبا بالمحاسبة الإبداعية وفي الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الأرباح أو إدارة الإيرادات. وتم استخدام مصطلح إدارة العوائد لأول مرة في العراق والدول العربية من قبل (الدوسي، 2006، 1). وتم استخدام إدارة المكاسب في مصر مصطلحاً مراوداً (حمد، 2008، 57). وعلى الرغم من هذا الاهتمام يلاحظ عدم تعريف موحد لمفهوم إدارة الأرباح، بسبب تعدد ممارسات إدارة الأرباح وبما أدى إلى تحريف الأداء الحقيقي للشركة، ولذلك ظهرت تعريفات عديدة تم تناولها في الدراسات والأبحاث المحاسبية المختلفة.

تحصل إدارة الأرباح عندما تكون التقديرات والأحكام الشخصية للمدراء هي المعيار في إعداد القوائم المالية، وفي هيكلة العمليات لتعديل القوائم المالية بهدف خداع وتضليل بعض أصحاب المصالح عن فهم الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة (Healy & Wahlen, 1999, 368). كما عرفت إدارة الأرباح أيضاً بأنها سلوك تقوم به الإدارة للتأثير في قيمة الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقة وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل (Rosenfield, 2000, 72).

وكانت وجهة نظر (حمد، 2005، 55) عن إدارة الأرباح بأنها محاولة الإدارة التلاعب بشكل غير منطقي في الأرباح لتحقيق أفكار مسبقة عن الأرباح المتوقعة كتوقعات المحللين الماليين أو التقديرات المسبقة للإدارة عن الأرباح أو استمرار تحقيق بعض اتجاهات الأرباح.

في حين تعرف إدارة الأرباح محاولة من الإدارة للتأثير في إدارة الأرباح المعلن عنها أو التلاعب بها باستخدام أساليب معينة مثل الاعتراف ببنود غير متكررة على أنها متكررة، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات أو الإيرادات أو استخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير في أرباح المدى القصير (Akers, Giacomino & Gissel, 2007, 65).

من خلال التعريفات السابقة التي تم ذكرها نستنتج بأن إدارة الأرباح ماهي إلا ممارسات متعمدة من قبل الإدارة عند إعداد وعرض القوائم المالية للشركة غايتها إظهار الدخل بشكل يعكس رغبات

الإدارة ويبعد بها عن حدود الحقيقة الاقتصادية وضمن الحدود التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً فضلاً عن المعايير المحاسبية، وبغض النظر عن مدى منطقية هذه الممارسات وبما يؤدي إلى تضليل الجهات التي تبني توقعاتها على ما تتضمن هذه القوائم من بيانات ومعلومات.

مفهوم الشفافية:

تعد الشفافية في العلوم الإدارية، والمحاسبية، والاقتصادية من المفاهيم الفنية الحديثة جداً التي دخلت اللغة العربية، فلم يكن مصطلح الشفافية وما له من دلالات لغوية حديثة معروفة، أو متداولاً في الأدبيات الإدارية والمحاسبية حتى وقت قريب، ومع تأسيس منظمة الشفافية الدولية عند بداية تسعينات القرن الماضي، من قبل الألماني (Peter Eigen) مع تسعة آخرين من خمس دول مختلفة (شihan والدليمي، 2010، 357). تشير الشفافية إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوى وفي حماية مصالحهم، وكذلك توفير إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، وفتح تام لقنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور (حسين، 2011، 164). ويشير (Gawley, 2008, 184) إلى أن الشفافية تقوم على الوضوح والصراحة في البيانات، والكشف عن المعلومات و المباشرة وعامة وفي الوقت المناسب. وبنفس الاتجاه يشير (الخميسى، 2013، 74) إلى أن تكون هذه البيانات صادقة ومكتملة دون إخفاء جزء من الحقيقة، وكذلك وضوح الأهداف، والسياسات، والقرارات، وجميع المعلومات مع إتاحة أكبر قدر من حرية التعبير عن الرأي وضرورة الاستماع لكل الآراء. ولذلك تعددت تعريفات الشفافية تبعاً لوجهات النظر :

إذ عرف كل من (Bushman & Smith, 2003, 65) بأنها توفير كافة المعلومات اللازمة الموثوق فيها عن الوضع المالي للشركة، فضلاً عن جانب المخاطر المتوقعة وفرص الاستثمار، وكذلك توفير المعلومات اللازمة لمساعدة المستخدمين على صنع القرارات الاستثمارية والتمويلية السليمة. أما (دود، 2003، 169) فيشير إلى أن الشفافية تعني تدفق المعلومات، وتدالوها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والمقروءة التي تسهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد وصنع القرارات بشأنها.

ويعرفها (Linsley & Shrives, 2005, 206) بأنها سماح الشركة بتدفق المعلومات وإتاحتها للمسحدين كافة وأصحاب المصلحة، وذلك بهدف تمكين المستفيدين من القوائم المالية من تقييم أداء الشركة وتحقيق شفافية المخاطر. أما (لطفي، 2009، 660) فأشار إلى الشفافية بأنها تعني الإفصاح الكامل لأغراض صنع القرار، وخلق البيئة التي يتم من خلالها توفير المعلومات

القابلة للفهم، ويمكن الوصول إليها بسهولة من كافة الأطراف المشاركة بالسوق، فهي تعبّر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات الشركة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دولياً، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لصنع قرارات استثمارية رشيدة واعية. ونستنتج مما سبق بأن الشفافية هي حق مكتسب لأصحاب المصالح في الحصول على المعلومة الدقيقة الواضحة وفي الوقت المناسب وبشكل يسمح بتعزيز التوقعات المستقبلية أو نفيها، إلى الحد الذي يؤدي إلى تخفيض القلق لدى المستخدم بشأن المستقبل.

الجانب العملي للدراسة

متغيرات الدراسة وكيفية قياس هذه المتغيرات:

يستهدف المحور الحال متغيرات الدراسة والمتمثلة بإدارة الأرباح متغيراً معتمداً من جهة وهيكل الملكية متغيراً مستقلاً من جهة أخرى، وشملت الدراسة أيضاً حجم المصرف، والرافعة المالية متغيرات للرقابة، بينما جاء متغير الشفافية متغيراً داعماً للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة، وتمهيد بياناتها العملية بغرض تهيئتها لإجراء عملية التحليل ويوضح ذلك الملحق (1-7)، وفيما يأتي استعراض حول كيفية قياس كل من هذه المتغيرات:

أولاً. المتغير المعتمد: إدارة الأرباح:

تم قياس هذا المتغير من خلال استخدام نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح الذي اقترحه في عام (Kothari, 2005) وأخرون، والنموذج يستخدم المستحقات التقديرية كمقياس لإدارة الأرباح، وتم حساب المستحقات التقديرية من خلال الخطوات الآتية:

1. المستحقات الكلية:

اعتمدت الدراسات على استخدام منهج التدفقات النقدية (Cash Flow approach) التي تمثل الفرق بين صافي الدخل، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، باعتبارها من أكثر المناهج المستخدمة من قبل الدراسات السابقة (Al-fayoumi *et al.*, 2010; Habbash, 2011; Abed *et al.*, 2012; Mansor, Che-Ahmad, Ahmad-Zaluki & Osman, 2013; Kamran & Shah, 2014) ويوضح ذلك الملحق (1)، فأشار (Bartov & Ferdinand) إلى أنه من الأفضل استخدام منهج التدفقات النقدية بدلاً من المركز المالي حتى لا تكون النتائج متحيزة وغير دقيقة نتيجة وجود أخطاء عند حساب قيمة المستحقات الكلية (حمزة، 2012، 175)، طبقاً للمعادلة الآتية:

$$TAC_{it} = NI_{it} - CFO_{it}$$

إذ أن:

TACC_{it}: تمثل المستحقات الكلية للشركة α ، في السنة t .
 NI_{it}: تمثل صافي دخل الشركة α ، في السنة t .

CFO_{it}: تمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة α ، في السنة t .

2. المستحقات التقديرية:

يتم احتساب المستحقات التقديرية وفق نموذج كوثاري من خلال المعادلة الآتية:

$$DACC_{it} = TACC_{it} / Ait-1 - [\alpha_1 (1 / Ait-1)] + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1] + \alpha_3 [PPE_{it} / Ait-1] + \alpha_4 ROA_{it} + e_{it}$$

إذ أن:

DACC_{it}: تمثل المستحقات التقديرية للشركة α ، في السنة t .

TACC_{it}: تمثل المستحقات الكلية لشركة α ، في السنة t .

Ait-1 : تمثل إجمالي الموجودات الشركة α ، في السنة $t-1$.

ΔREV_{it} : تمثل التغير في إيرادات الشركة α ، بين سنتين $t-1$ ، t .

ΔREC_{it} : تمثل التغير في حساب المدينين لشركة α ، بين سنتين $t-1$ ، t .

PPE_{it}: تمثل إجمالي الموجودات الثابتة الشركة α ، في السنة t .

ROA_{it}: تمثل معدل العائد على موجودات لشركة α ، في السنة t .

α_1 ، α_2 ، α_3 ، α_4 : تمثل معالم نموذج خاصة بالشركة α .

e_{it} : تمثل الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات التقديرية للشركة α ، في السنة t .

وفي هذا الاطار فقد تم الاعتماد وتهيئة بيانات الدراسة لتطبيق النموذج على المصادر عينة الدراسة، وكانت النتائج كما موضحة بالملحق (6-1).

ثانياً. المتغير المستقل: هيكل الملكية:

1. الملكية الإدارية:

يعبر عن الملكية الإدارية من خلال قسمة مجموع عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركة إلى مجموع أسهم الشركة، وجاء استخدام هذا النوع من هيكل الملكية من قبل دراسات عديدة (Mohd Ali, Mohd Salleh & Hassan,2008, Riahi & Ben Arab,2011, Ayqun, Ic & Sayim,2014).

2. ملكية كبار المساهمين:

تمثل ملكية كبار المساهمين الأشخاص الذين يملكون (5%) من أسهم الشركة أو أكثر إلى إجمالي عدد الأسهم في الشركة، وجاء استخدام هذا النوع من هيكل الملكية من قبل دراسات عديدة (Mohd Ali, Mohd Salleh & Hassan, 2008, Al-Fayoumi *et al.*, 2010, Riahi & Ben Arab, 2011).

ثالثاً. المتغير الداعم، الشفافية:

اعتمدت الدراسة في قياس الشفافية على المقاييس الخاصة المستخدمة من قبل مؤسسة (Standard & Poor's) لقياس الشفافية مع إجراء بعض التعديلات عليها من قبل الباحثين وإضافة بعض المعلومات ذات الأهمية لتحقيق الشفافية، أو دمج بعض البنود لأن المقياس المستخدم للشفافية في هذه الدراسة يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية يحتوي كل منها على مجموعة من العناصر الفرعية، ويعطي متغيراً وهماً (1) لكل بند إذا بينت الشفافية ومتغيراً وهماً (0) إذا لم تبين الشفافية (عبدالرحمن، 2013, Patel, Balic & Bwakira, 2002).

مدى ممارسة المصرف لإدارة الأرباح:

بعد حساب المستحقات التقديرية لكل مصرف خلال سنوات الدراسة (2011-2015)، يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية للمصرف خلال سنوات الدراسة ومتوسط هذه المستحقات، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية في سنة معينة تفوق المتوسط فإن المصرف يمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة ويعطي متغيراً وهماً (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن المصرف لم يمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة ويعطي متغيراً وهماً (0)، ويوضح ذلك الملحق (7).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحثان باستخدام مجموعة من الأساليب، والأدوات الإحصائية، والمالية لتحقيق أهداف الدراسة وختبار الفرضيات والاجابة على أسئلة الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS V.20) (Minitab V.16) بهدف تحليل البيانات وبالشكل الآتي:

1. النسب المالية (Financial Ratios) والمتوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، والتباين (S^2) ذلك لاستخدامها في التحليل الأولي لمتغيرات الدراسة، وتشخيصها، بوصفها مؤشراً عاماً لإنجذبات البيانات قيد الدراسة.

2. اختبار (Variance Inflation Factor) (Kolmogorov – Smirnov^a)، وختبار (Multicollinearity)، (Tolerance) ، وختبار (KMO and Bartlett's Test) من أجل القيام بختبار صلاحية المتغيرات وعينة الدراسة.

3. معامل الارتباط (Pearson) لتحديد نوع العلاقة واتجاهها بين المتغيرات.
4. تحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Regression Analysis) لمعرفة معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة بالاعتماد على قيم R^2 , F , T , B , $Adj.R^2$.
5. تحليل الانحدار باستخدام (Hierarchical Regression) لبيان تأثير المتغير الداعم في قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد.

1. اختبار القيم المفقودة:

تشير النتائج في الجدول (1) إلى عدم وجود أية قيمة مفقودة في البيانات، التي تم جمعها لعينة الدراسة وتبويبها في برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V.20).

جدول رقم (1)

اختبار القيم المفقودة

الانحراف المعياري Std. Deviation	متوسط الحسابي Mean	العدد		المتغيرات الدراسية
		المفقودة	الموجودة	
0.68290	4.0987	0	75	ملكية كبار المساهمين
0.67636	3.6889	0	75	ملكية الإدارية
0.64552	4.0080	0	75	حجم المصرف
0.78836	2.9893	0	75	رافعة المالية
0.69510	3.6844	0	75	الشفافية
0.71949	3.8173	0	75	نموذج كوثاري
0.50938	3.8700	0	75	ملكية كبار المساهمين والملكية الإدارية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

2. اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov^a) على متغيرات الدراسة لمعرفة طبيعة توزيع البيانات، حيث بينت النتائج في الجدول (2) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لجميع مقاييس متغيرات الدراسة المكونة من (ملكية كبار المساهمين والملكية الإدارية، وحجم المصرف والرافعة المالية، والشفافية، ونموذج كوثاري) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ومن ثم فإننا نقبل بأن البيانات قيد الدراسة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (2)

اختبار التوزيع الطبيعي

Kolmogorov-Smirnov ^a			متغيرات الدراسة	t
Sig.(2-tailed)	Df	Statistic		
0.125	75	1.177	ملكية كبار المساهمين	1
0.090	75	1.246	الملكية الإدارية	2
0.070	75	1.401	حجم المصرف	3
0.189	75	1.086	رافعة المالية	4
0.128	75	1.458	الشفافية	5
0.692	75	0.712	نموذج كوثاري	6

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

3. اختبار استقلالية متغيرات الدراسة:

استخدمت الدراسة القيم الإحصائية L (Variance Inflation Factor) و $Tolerance$ لاختبار استقلالية متغيرات الدراسة، وعدم تداخل بعضها مع البعض، حيث أن قيمة $Tolerance$ يجب أن تكون أكبر من 0.02 وأن تكون قيمة VIF أقل من 5 ، والجدول (3) يوضح قيمة كل من VIF و $Tolerance$ التي جاءت متناغمة مع الشروط المطلوبة ومن ثم التأكد من استقلالية متغيرات الدراسة وعدم تداخل بعضها مع البعض الآخر.

جدول رقم (3)

اختبار استقلالية متغيرات الدراسة (Multicollinearity)

VIF	Tolerance	متغيرات المستقلة	ت
1.886	0.530	ملكية كبار المساهمين	1
1.405	0.712	الملكية الإدارية	2
1.890	0.529	حجم المصرف	3
1.077	0.929	الرافعة المالية	4
1.284	0.779	الشفافية	5

المتغير المعتمد: نموذج كوثاري.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

4. اختبار كفاية العينة:

تدل نتائج اختبار K-M-O (Kaiser-Meyer-Olkin) على مدى التحقق من كفاية عينة الدراسة، حيث يجب أن تتجاوز قيمة K-M-O نسبة 50% لتكون صحيحة والجدول (4) يوضح أن قيمة المؤشر (0.712)، مما يدل على كفاية عينة قيد الدراسة والتحليل، بينما أظهرت نتيجة اختبار Bartlett's (0.000) وهذا يدل على معنوية الاختبار مع كون نسبة التباین (42.774)، وكل هذه الاختبارات تؤكد على كفاية عينة الدراسة.

جدول رقم (4)

اختبار كفاية عينة الدراسة

نسبة التباین	Bartlett's	K-M-O	السنوات	متغيرات الدراسة
42.774	0.000	0.712	2015-2011	ملكية كبار المساهمين الملكية الإدارية حجم المصرف الرافعة المالية الشفافية نموذج كوثاري

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

تحليل نتائج التحليل الإحصائي ومناقشتها

اختبار فرضيات الارتباط:

تم إجراء الاختبار لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة، ولاسيما حول وجود علاقة ارتباط معنوي بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، إذ تم قياسها على المستوى الكلي، والجزئي من خلال معامل الارتباط (Pearson) وعند مستوى معنوي (0.05)، ولذلك يركز هذا المحور على اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها كالتالي:

أولاً. تحليل علاقات الارتباط على المستوى الكلي:

يوضح الجدول (5) نتائج علاقات الارتباط بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، إذ تشير هذه النتائج إلى أن هناك علاقة ارتباط إحصائية موجبة، وذات دلالة معنوية على المستوى الكلي بين المتغيرات، إذ بلغ معامل الارتباط (0.486)، وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد (0.05). وتدل هذه القيمة على قوة العلاقة بين المتغير المستقل (هيكل الملكية) والمتغير المعتمد (إدارة الأرباح) بحسب معطيات التحليل، وبذلك تقبل الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح للمصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (5)

علاقة الارتباط على مستوى الكلي

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	هيكل الملكية
إدارة الأرباح		0.486 ^{**}

^{**}P ≤ 0.01, *P ≤ 0.005 N=75

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

ثانياً. تحليل علاقات الارتباط على المستوى الجزئي:

إن تحليل علاقات الارتباط على المستوى الجزئي تهدف إلى التعرف على هذه العلاقات بين كل من ملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية، والشفافية مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح وبالشكل الآتي:

1. علاقة الارتباط بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

يتضح من الجدول (6) بأن هناك علاقة ارتباط معنوية بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (*0.390) وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد (0.05)، وبذلك تؤكد النتائج العلاقة المعنوية بين ملكية كبار المساهمين كونه أحد مكونات هيكل الملكية، ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، مما يشير إلى تحقيق الفرضية الفرعية الأولى

والمترتبة من الفرضية الرئيسية الأولى وهذا يشير إلى وجود العلاقة بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح في المصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (6)

علاقة الارتباط بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري

الملقبة	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
ملكية كبار المساهمين		نموذج كوثاري

** $P \leq 0.01$, * $P \leq 0.005$ N=75

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

2. علاقة الارتباط بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

يتضح من الجدول (7) بأن هناك علاقة ارتباط معنوية بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (**0.433) وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد (0.05)، وبذلك تؤكد النتائج العلاقة المعنوية بين الملكية الإدارية كونه أحد مكونات هيكل الملكية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، مما يشير إلى تحقيق الفرضية الفرعية الثانية والمترتبة من الفرضية الرئيسية الأولى وهذا يشير إلى وجود العلاقة بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح في المصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (7)

علاقة الارتباط بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري

الملكية الإدارية	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
0.433**		نموذج كوثاري

** $P \leq 0.01$, * $P \leq 0.005$ N=75

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

3. علاقة الارتباط بين الشفافية وإدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

يتضح من الجدول (8) بأن هناك علاقة ارتباط معنوية بين الشفافية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (**0.414) وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد (0.05)، وبذلك تؤكد النتائج العلاقة المعنوية بين الشفافية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، مما يشير إلى تحقيق الفرضية الفرعية الثالثة والمترتبة من الفرضية الرئيسية الأولى وهذا يشير إلى وجود العلاقة بين الشفافية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح في المصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (8)

علاقة الارتباط بين الشفافية ونموذج كوثاري

الشفافية	المتغير الداعم	المتغير المعتمد
0.414**		نموذج كوثاري

** $P \leq 0.01$, * $P \leq 0.005$ N=75

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

اختبار فرضيات التأثير:

يهدف هذا المحور إلى التحقق من مدى وجود العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة (هيكل الملكية وإدارة الأرباح) ومقاييسهما على المستوى الكلي والجزئي، وذلك من خلال اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها، وتم الاعتماد في قياس علاقات التأثير بين متغيرات مستوى القيمة المعنوية (0.05)، ويتم استخدام الاختبارات الإحصائية كاختبار معامل الارتباط (R^2)، ومعامل الارتباط المعدل (Adj.R2)، وختبار (T) وختبار (F) وقيمة (B)، بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطى البسيط والمتعدد من خلال طريقة (Enter)، من طريق الحزمة الإحصائية (SPSS V.20) وبالشكل الآتى:

أولاً. تحليل علاقات التأثير في المستوى الكلى:

يعرض الجدول (9) تأثير المتغيرات المستقلة هيكل الملكية في المتغير المعتمد إدارة الأرباح حسب نموذج كوثاري خلال مدة الدراسة، وحيث أن قيمة (T) الجدولية (6,0410) وقيمة (F) المحسوبة (2.5491) للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة، ويثبت من النتائج الكلية في الجدول (9) بوجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى، وعلى المستوى الكلى للمصارف قيد الدراسة، إذ كان مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية المعتمد للدراسة وبالبالغ (0.05) بدلالة معامل التحديد (R^2) الذي قيمته (0.236)، وقيمة معامل التحديد المعدل (Adj.R2) الذي قيمته (0.226) مما يعني أن ما نسبته (24%) تقريباً من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد يعود تفسيرها لهيكل الملكية، أما النسبة الباقيه؛ فتعود إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدراسة، وأن قيمة (B) بلغت (0.660) وهي قيمة معنوية بدلالة (T) المحسوبة وبالبالغة (4.750) ويفيد ذلك قيمة (F) المحسوبة وبالبالغة (22.562) وهي أكبر من (2.5491)، مما يدل على معنوية النموذج وهذا ما يثبت فرضية الدراسة الرئيسية الثانية بوجود علاقة تأثير معنوي لهيكل الملكية في إدارة الأرباح مع ثبات حجم المصرف والرافعة المالية.

جدول رقم (9)

تحليل علاقات التأثير على مستوى الكلى

هيكل الملكية						المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	اختبار T المحسوبة	معامل التحديد Adj. R^2 المعدل	معامل التحديد R^2	قيمة B	المتغير المعتمد إدارة الأرباح
0.000	22.562	4.750	0.226	0.236	0.660	

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

ثانياً. تحليل علاقات التأثير في المستوى الجزئي:

إن تحليل علاقات التأثير في المستوى الجزئي تهدف إلى التعرف على هذه العلاقات بين كل من ملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح وبالشكل الآتي:

1. تحليل علاقة التأثير بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري:

يتضح من الجدول (10) بأن هناك علاقة تأثير معنوية من مستوى ملكية كبار المساهمين مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، إذ بينت نتائج تحليل البيانات بوجود علاقة تأثير معنوية وذات دلالة إحصائية بين ملكية كبار المساهمين، ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح على المستوى الجزئي، إذ كانت قيمة مستوى المعنوية (0.027) وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد في الدراسة والبالغ (0.05)، وبدلالة معامل التحديد (R^2) الذي قيمته (0.242) وكذلك قيمة معامل التحديد المعدل (Adj. R^2) الذي قيمته (0.221) مما يعني أن ما نسبته (24%) تقريباً من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد يعود تفسيرها لملكية كبار المساهمين، أما النسبة الباقيه، فتعود إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدراسة، وأن قيمة (B) بلغت (0.268)، هي قيمة معنوية بدلالة (T) المحسوبة والبالغة (2.264)، ويفك ذلك قيمة (F) المحسوبة والبالغة (11.477)، هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.2039)، مما يدل على معنوية النموذج، وهذا ما يثبت فرضية الدراسة الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية بوجود علاقة تأثير معنوي لملكية كبار المساهمين في إدارة الأرباح مع ثبات حجم المصرف والرافعة المالية.

جدول رقم (10)

تحليل علاقة التأثير بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري

ملكية كبار المساهمين						المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	T المحسوبة	معامل التحديد Adj. R^2 المعدل	معامل التحديد R^2	قيمة B	المتغير المعتمد
0.027	11.477	2.264	0.221	0.242	0.268	نموذج كوثاري

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

2. تحليل علاقة التأثير بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري:

يتضح من الجدول (11) بأن هناك علاقة تأثير معنوية في مستوى الملكية الإدارية مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، إذ بينت نتائج تحليل البيانات بوجود علاقة تأثير معنوية وذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية، ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح على المستوى الجزئي، إذ كانت قيمة مستوى المعنوية (0.005) هي أقل من المستوى المعنوي المعتمد في الدراسة والبالغ (0.05)، وبدلالة معامل التحديد (R^2) والذي قيمته (0.242) وكذلك قيمة معامل التحديد المعدل (Adj. R^2)

الذي قيمته (0.221) مما يعني أن ما نسبته (24%) تقريباً من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد يعود تفسيرها للملكية الإدارية، أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدراسة، وأن قيمة (B) بلغت (0.350)، هي قيمة معنوية بدلالة (T) المحسوبة والبالغة (2.920)، ويؤكد ذلك قيمة (F) المحسوبة والبالغة (11.477)، هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.2039)، مما يدل على معنوية النموذج، وهذا ما يثبت فرضية الدراسة الفرعية الثانية لفرضية الرئيسة الثانية بوجود علاقة تأثير معنوي للملكية الإدارية على إدارة الأرباح مع ثبات حجم المصرف والرافعة المالية.

جدول رقم (11)

تحليل علاقة التأثير بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري

الملكية الإدارية						المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	اختبار T المحسوبة	معامل التحديد Adj. R ² المعدل	معامل التحديد R ²	قيمة B	المتغير المعتمد نموذج كوثاري
0.005	11.477	2.920	0.221	0.242	0.350	

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية. df(74,1)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

اختبار فرضيات الداعم:

يتناول هذا المحور عملية التحقق من مدى وجود علاقات الداعم بين متغيرات الدراسة هيكل الملكية والشفافية وإدارة الأرباح، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة، وتم الاعتماد على علاقات الداعم بين متغيرات الدراسة، ومستوى القيمة المعنوية (0.05)، واستخدام الاختبارات الإحصائية كاختبار معامل الارتباط (R²)، واختبار (T) واختبار (F) واختبار (B)، من خلال الاعتماد على أسلوب الانحدار (Hieratical Regression) لبيان تأثير المتغير الداعم في قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمترتب عليه. وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.20) وكما يأتي:

1. ملكية كبار المساهمين والشفافية مع إدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

تبين النتائج في الجدول (12) بأن متغير الشفافية يعمل متغيراً داعماً ما بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري، وتبينت علاقة التأثير ما بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح. حيث أن معامل التحديد (R²) بقيمة (0.152) وقيمة (B) هي (0.273) واختبار (F) المحسوبة هي (1,74)=13.077 واختبار (T) هي (74)=3.616 وبقيمة معنوية (0.001) أقل من القيمة المعتمدة في الدراسة (0.05)، ولكن بعد إضافة الشفافية متغيراً داعماً إلى العلاقة بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح أصبحت قيمة معامل التحديد (R²) هي (0.235)، وقيمة (B) واختبار (F) المحسوبة واختبار (T) هي (311)=11.083 و(2,73)=0.311.

(73) على التوالي وبقيمة معنوية (0.000) أقل من القيمة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وهذا دليل على أن قيمة (R^2) تغير نحو الزيادة (0.9)، وهذا ما يتحقق مع الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة بعمل الشفافية داعماً بشكل كلي للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري مع ثبات كل من حجم المصرف والرافعة المالية.

جدول رقم (12)

تأثير ملكية كبار المساهمين في إدارة الأرباح (نموذج كوثاري) والشفافية

بدون الشفافية					
ملكية كبار المساهمين					المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	F قيمة المحسوبة	T اختبار المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة B	
0.001	13.077	3.616	0.152	0.273	نموذج كوثاري
وجود الشفافية					
0.000	11.083	2.80	0.235	0.311	نموذج كوثاري

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

2. الملكية الإدارية والشفافية مع إدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

تظهر النتائج في الجدول (13) بأن متغير الشفافية تعمل متغيراً داعماً ما بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري، وتبيّن علاقة التأثير ما بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري حيث أن معامل التحديد (R^2) بقيمة (0.188) وقيمة (B) هي (0.461) واختبار (F) المحسوبة هي (1,74)=16.876 واختبار (T) هي (74)=4.108 وبقيمة معنوية (0.001) أقل من القيمة المعتمدة في الدراسة (0.05)، ولكن بعد إضافة الشفافية متغيراً داعماً إلى العلاقة ما بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح أصبحت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.259). وقيمة (B) واختبار (F) المحسوبة واختبار (T) هي (2,73)=12.597 و (0.300) هي (2,73)=2.635 على التوالي وبقيمة معنوية (0.05) مساوية لقيمة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وهذا ما يتحقق مع الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة بعمل الشفافية داعماً جزئياً للعلاقة بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري مع ثبات كل من حجم المصرف والرافعة المالية، والداعم الجزئي فجأة نتيجة انخفاض قيمة (B) من (0.416) إلى (0.300)، على الرغم من وجود زيادة في قيمة (R^2) من (0.188) إلى (0.259).

جدول رقم (13)

تأثير الملكية الإدارية في إدارة الأرباح (نموذج كوثاري) والشفافية

المملوكة الإدارية					المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	F قيمة المحسوبة	T اختبار المحسوبة	معامل التحديد R^2	B قيمة	المتغير المعتمد
0.001	16.876	4.108	0.188	0.461	نموذج كوثاري
وجود الشفافية					
0.05	12.597	2.635	0.259	0.300	نموذج كوثاري

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية.

المصد ر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تعد إدارة الأرباح أحد أهم المواقف التي أخذت حيزاً كبيراً من قبل المتخصصين، والأكاديميين في مجال المحاسبة وخاصة في العقود الأخيرة التي شهدت الكثير من الفضائح المالية، من خلال التأثير في الأرباح المعلن عنها باستخدام أساليب محددة.
2. تبين من خلال الدراسات بأن إدارة الأرباح ماهي إلا ممارسات متعمدة من قبل الإدارة عند إعداد وعرض القوائم المالية للشركة غايتها إظهار الدخل بشكل يعكس رغبات الإدارة ويبعد بها عن حدود الحقيقة الاقتصادية وضمن الحدود التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً فضلاً عن المعايير المحاسبية.
3. بينت الدراسة وجود عدد من الدوافع والحوافز التي تخلق فرصاً، وتهيء البيئة المناسبة لنشر البيانات عن الأرباح المعلن التي قد تكون بعيدة عن الواقع الاقتصادي للشركات، كالدافع الذاتية مثل الحصول على المكافآت والحوافز لتحقيق منافعها، وبشكل انتهازي لتضليل أصحاب المصلحة ويعود ذلك من أهم دوافع الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح.
4. يعد هيكل الملكية إحدى الطرائق الرئيسة لتقليل تكاليف الوكالة، وتحدد العلاقة بين المالكين والإدارة، وبما يؤثر في أنماط الملكية في مستوى حوكمة الشركات، وشكل التنظيم داخل الشركة فضلاً عن تأثيرها في الأداء ودورها في ممارسة إدارة الأرباح والتلاعب في القوائم المالية.
5. تشير أغلب الدراسات أن هيكل ملكية الشركات، يأخذ أحد الشكلين الآتيين الملكية المركزة والملكية المشتتة، وت تكون الملكية المركزة من (الملكية الإدارية والملكية العائلية والملكية المؤسسية وملكية كبار المساهمين والملكية الحكومية والملكية الأجنبية).

6. إن الشفافية هي سماح الشركة بتدفق المعلومات وإتاحتها لكافة المساهمين وأصحاب المصلحة وذلك بهدف تمكين المستفيدين من القوائم المالية من تقييم أداء الشركة وتقييم المخاطر.
7. كشفت نتائج التحليل عن وجود علاقة ارتباط وتأثير إحصائية موجبة وذات قيمة معنوية بين كل من هيكل الملكية وإدارة الأرباح على المستوى الكلي لعينة الدراسة.
8. بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين ملكية كبار المساهمين مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح على المستوى الجزئي.
9. أوضحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين الملكية الإدارية مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح على المستوى الجزئي.
10. أشارت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط معنوية بين الشفافية وإدارة الأرباح من خلال نموذج كوثاري على المستوى الجزئي.
11. بينت نتائج الدراسة بأن الشفافية تعمل متغيراً داعماً كلياً للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح من خلال نموذج كوثاري.
12. أوضحت نتائج الدراسة بأن الشفافية تعمل متغيراً داعماً جزئياً للعلاقة بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح من خلال نموذج كوثاري.
13. أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح يعود إلى أن زيادة الملكية في المصادر قيد الدراسة يعطي حصانة أكبر لديهم لممارسة السلوك الاستغلالي على نطاق واسع.
14. إن نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن الملكية الإدارية للمصادر قيد الدراسة يعود إلى قرارات لاختبارات المستحقات المحاسبية، لذلك يتوقع من انخفاض نوعية الأرباح وكفاءتها، وهذه النتائج غير مفاجئه وخاصة عندما نرى بأن حملة الأسهم للمصادر العراقية هم من المؤسسين أو من عوائلهم ومن ثم يكون إسهامهم مباشرة أو غير مباشرة في إدارتها والتأثير في أغلبية القرارات الإدارية فيها.

ثانياً: المقترنات

1. الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصادر العراقية وذلك من خلال زيادة عملية الرقابة المالية من قبل الهيئات والجهات المختصة.
2. تقديم معلومات إضافية تساعد المستثمرين لتقدير تأثير هيكل الملكية في إدارة الأرباح في بيئة المصادر العراقية.
3. زيادة مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية المنشورة سواء للمصادر أو القطاعات الأخرى على الموقع الإلكترونية.

4. ضرورة قيام المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية بنشر التقارير المالية بشكل يتناسب مع السياسات والمعايير المحاسبية، وتوضيح أية تغييرات تطرأ على ذلك في تقاريرها ونشراتها السنوية من الاطلاع عليها من قبل الأطراف المتعاقدة.
5. تقترح الدراسة بإجراء دراسات أخرى في البيئة العراقية بالاعتماد على منهجية الدراسة الحالية مع إجراء التغييرات ومنها:
- أ. تحديد الدراسة بإدخال متغيرات أخرى لهيكل الملكية كالمؤسسية، أو الملكية العائلية، أو الملكية الأجنبية، أو الملكية الحكومية المسهمة في المصارف العراقية.
 - ب. استخدام الدراسة الحالية مع التوسيع في عينة الدراسة لتتضمن قطاعات أخرى كالصناعية، والخدمية وقطاع الفنادق والسياحة، والقطاع الزراعي، والقطاع الاستثماري وغيرها من القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وليس القطاع المصرفي فقط.
 - د. إدخال متغيرات رقابة أخرى كمتغير السيولة، والعائد على حقوق الملكية، وحجم المجلس والنمو وغيرها إلى جانب حجم المصرف والرافعة المالية.
 - ه. إجراء مقارنة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح في القطاع المصرفي العراقي، ومقارنتها مع الدول المجاورة، أو مجلس التعاون الخليجي.

المصادر

أولاً. المصادر باللغة العربية:

أ. الوثائق والنشرات الرسمية:

1. تقارير سوق العراق للأوراق المالية (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).
2. تقارير هيئة الأوراق المالية العراقية (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

ب. الأطارات والرسائل الجامعية:

1. حمزة، بوسنة، (2012). دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرhat عباس_سطيف، الجزائر.
2. خضراء، مرج، (2015)، إدارة الأرباح وأثرها على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر_بسكرة، الجزائر.
3. الدوسكي، شفان أحمد محمد (2006) ، إدارة العوائد كمدخل لتعظيم قيمة المنشأة: دراسة ميدانية في عينة من المؤسسات المالية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

4. ريمة، حلاسة، (2014) ، إدارة الأرباح ودورها في تضليل جودة الكشوفات المالية: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر - بسكرة، الجزائر.

5. علام، سميرة محمود، (2013) ، أثر هيكل الملكية على أداء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.

6. علي، محمد السيد عبدالله البدرى، (2014) ، أثر حرص الملكية المؤسسية المصرفية على أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.

ج. الدوريات:

1. جزراوي، إبراهيم محمد علي وخضير، بشرى فاضل، (2014). تقويم حوكمة الشركات وألياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية - دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 40، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.

2. حسين، وسام نعمة، (2011) ، مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 22، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

3. الخميسي، سليماني، (2013) ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، العدد 9.

4. رقية، حساني وأمال، سكور، (2015) ، أثر هيكلة الملكية كميكانزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر - بسكرة، الجزائر.

5. رمضان، عماد زياد، (2010). أدوات الحاكمة المؤسسية وتكليف الوكالة الإدارية - دراسة تطبيقية على السوق الأردني، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 34، العدد 3، جامعة المنصورة، مصر.

6. شihan، شهاب حمد والدليمي، وليد خالد، (2010) ، متطلبات بناء نظام الشفافية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.

7. عبدالرحمن، أحمد رجب عبدالمالك. (2013)، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودي – دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 14، العدد 1، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

د. الكتب:

1. حماد، طارق عبدالعال، (2005)، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. حماد، طارق عبدالعال، (2008)، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب – تطبيقات الحوكمة في شركات المصارف، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
3. داود، عماد صلاح الشيخ، (2003)، الفساد والإصلاح، منشورات الكتاب العربي، دمشق، سوريا.
4. لطفي، أمين السيد احمد، (2009)، نظريّة المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية:

A- Article & Periodical:

1. Abed, S., Al-Attar. A., & Suwaidan, M. (2012). Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence, International Business Research, 5(1).
2. Akers, M. D., Giacomo, D. E., & Gissel, J. (2007). Earnings Management and its Implications, The CPA Journal, 77(8).
3. Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B., & Alexander, D. (2010). Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: The Case of Jordan, International Research Journal of Finance and Economics, 38.
4. Amat, Oriol, Blake, Johan, & Dowds, Jak. (1999). The Ethics of Creative Accounting, Journal of Economic Literature Classification: M41.
5. Aygun, M., Ic. S., & Sayim, M. (2014). The Effect of Corporate Ownership Structure and Board Size on Earnings Management: Evidence from Turkey, International Journal of Business and Management, 9(12).
6. Bushman, R. M., & Smith, A. (2003). Transparency Financial Accounting Information and Corporate Governance, Economic Policy Review, 9(1).
7. Gawley, T. (2008). University Administrators as Information Tacticians: Understanding transparency as selective Concealment and Instrumental Disclosure, symbolic interaction, 31(2).
8. Habbash, M. (2011). The Role of Corporate Governance Regulations in Constraining Earnings management Practice in Saudi Arabia, Journal of Applied Accounting Research and Managerial Auditing Journal.

9. Healy, P. M., Wahlen, J.M. (1999). A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting, *Accounting Horizons*, 13(4).
10. Kamran & Shah, A. (2014). The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Earnings Management Practices: Evidence from Listed Companies in Pakistan, *The Lahore Journal of Economics*, 19(2).
11. Kothari, S. P., Leone, A. L., & Wasley, C. E. (2005). Performance-Matched discretionary accruals, *Journal of Accounting and Economics*, 39.
12. Linsley, P. M., & Shrives, P. J. (2005). Transparency and the disclosure of risk information in the banking sector, *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 13(3).
13. Mansor, N., Che-Ahmad, A., Ahmad-Zaluki, N. A., & Osman, A. H. (2013). Corporate Governance and Earnings Management: A Study on the Malaysian Family and Non-Family Owned PLCs, *Procedia Economics and Finance*, 7.
14. Mohd Ali, S., Mohd Salleh, N., & Hassan, M. S. (2008). Ownership Structure and earnings Management in Malaysian Listed Companies: The Size Effect, *Asian Journal of Business and Accounting*, 1(2).
15. Patel, S., Balic, A., & Bwakira, L. (2002). Measuring transparency and disclosure at firm – Livel in emerging markets, *Emerging Markets Review*, 3.
16. Riahi, Y., & Ben Arab, M. (2011). Disclosure frequency and earnings management An analysis in the Tunisian context, *Journal of Accounting and Taxation*, 3(3).
17. Rosenfield, Paul. (2000). What Drives Earnings Management?, *Journal of accountancy*, 190(4).
18. Wahl, M. F. (2008). Governance and Ownership: Theoretical Framework of Research, *Journal Economic Literature Classification number*, (179).

B- Book:

1. Hansmann, H. (2000). *The Ownership of Enterprise*. The Belknap Press of Harvard University Press, England: 11-12.

ملحق رقم (1)

المستحقات الكلية لعينة الدراسة للمدة (2015-2011)

المستحقات الكلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	صافي الدخل	السنة	الرمز	المصارف	ت
-74638154066	102911728452	28273574386	2011	BKUI	مصرف كورديستان الدولي للتنمية والاستثمار	1
-210115725041	250171437071	40055712030	2012			
77453219013	-34670111883	42783107130	2013			
29870461759	14517362546	44387824305	2014			
48893620866	960495888	49854116754	2015			
13891502257	-7637274048	6254228209	2011	BDFD	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	2
42100538754	-33710862246	8389676508	2012			
45030529902	-38590805652	6439724250	2013			
22814015789	-21675844036	1138171753	2014			
-24318060415	79261623412	54943562997	2015			
-29292690266	53960734440	24668044174	2011	BELF	مصرف إيلاف الإسلامي	3
-13586729421	26250027787	12663298366	2012			
22375463007	-13058774932	9316688075	2013			
-37925397285	44664377343	6738980058	2014			
-84067575756	84485923994	418348238	2015			
-7449641228	14630501182	7180859954	2011	BCOI	مصرف التجاري العراقي	4
-28466776305	41683423406	13216647101	2012			
13807317996	-4930316272	8877001724	2013			
-22578558633	31793077019	9214518386	2014			
36989447084	-29744583384	7244863700	2015			
-61353523185	70936175534	9582652349	2011	BMNS	مصرف المنصور للاستثمار	5
62524424425	-48631976586	13892447839	2012			
-152487658581	182488184268	30000525687	2013			
-247022525557	267618134914	20595609357	2014			
-199082699243	223286051837	24203352594	2015			
-37501735000	40406229000	2904494000	2011	BNOI	مصرف الأهلي العراقي	6
-65972464000	84168137187	18195673187	2012			
-145839276855	162449453987	16610177132	2013			
79359815505	-70284090299	9075725206	2014			
98154533839	-93988433789	4166100050	2015			
-13453690137	23459995575	10006305438	2011	BASH	مصرف آشور الدولي للاستثمار	7
-7900295429	27696330549	19796035120	2012			
-25793698780	44980037910	19186339130	2013			
-13808858000	27175712000	13366854000	2014			
-24404711000	38829607000	14424896000	2015			
-4177962223	25803767421	21625805198	2011	BASH	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار	8
-65606651191	94195062768	28588411577	2012			
66315565377	-41847930934	24467634443	2013			
76584828725	-72293770089	4291058636	2014			
31076644721	-24455918102	6620726619	2015			
-14214857737	26771914346	12557056609	2011	BMFI	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	9
36754056035	-17623818716	19130237319	2012			
-70456461646	115973150573	45516688927	2013			
235418395508	-233247694079	2170701429	2014			
-43094959601	42772854934	-322104667	2015			
130726586000	-81517682000	49208904000	2011			

-38788238000	94606560000	55818322000	2012	BUND	مصرف المتحد للاستثمار	10
139520416528	-102461153000	37059263528	2013			
98168316798	-71834413792	26333903006	2014			
-75172459863	98003573543	22831113680	2015			
-116196332000	128931337000	12735005000	2011	BIIB	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	11
51743421000	-25023870000	26719551000	2012			
15558080000	17827109000	33385189000	2013			
19580867000	-11034312000	8546555000	2014			
5264356000	4345915000	9610271000	2015			
-16206713293	20740813530	4534100237	2011	BUOI	مصرف الاتحاد العراقي	12
-224375723280	246383774693	22008051413	2012			
259800880659	-206858015441	52942865218	2013			
-38330113514	56964666610	18634553096	2014			
199281826155	-199008216278	273609877	2015			
106750527000	-81778262000	24972265000	2011	BBOB	مصرف بغداد	13
-350409225000	380046727000	29637502000	2012			
-374912754000	413709825000	38797071000	2013			
-36067159000	68914159000	32847000000	2014			
316900783000	-303640110000	13260673000	2015			
29400032000	13316744000	42716776000	2011	BNOR	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	14
-454176964000	522990113000	68813149000	2012			
128078267000	-78960437000	49117830000	2013			
84305028000	-60557979000	23747049000	2014			
590902000000	-585484000000	5418000000	2015			
160558030000	-142026505000	18531525000	2011	BROI	مصرف الإنماء العراقي	15
-108554405000	133834571000	25280166000	2012			
-24739728000	38485947000	13746219000	2013			
71793941000	-55777861000	16016080000	2014			
23216110000	-9301961000	13914149000	2015			

ملحق رقم (2)

المستحقات الكلية على إجمالي الموجودات لعينة الدراسة للمدة (2015-2011)

المصارف	السنة	2015	2014	2013	2012	2011
مصرف كورديستان الدولي للتنمية والاستثمار		0.047816179	0.028144593	0.071914384	-0.203640097	-0.124272186
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار		-0.069523588	0.082735884	0.147362515	0.112475371	0.050857968
مصرف إيلاف الإسلامي		-0.163407669	-0.116914957	0.071451739	-0.035693202	-0.083279589
مصرف التجاري العراقي		0.089155011	-0.050255814	0.041235169	-0.097011703	-0.030106081
مصرف المنصور للاستثمار		-0.185048012	-0.279752112	-0.193245451	0.153417772	-0.225650165
مصرف الأهلي العراقي		0.183204593	0.128991046	-0.268851307	-0.195619713	-0.203080352
مصرف آشور الدولي للاستثمار		-0.054012985	-0.031876409	-0.072488927	-0.029490515	-0.079468882
مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار		0.046031045	0.112117517	0.085659102	-0.080108776	-0.006254273
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار		-0.117913852	0.676207677	-0.125618702	0.077707428	-0.054967854
مصرف المتحد للاستثمار		-0.129330388	0.164509422	0.184828328	-0.054909109	0.199331274
مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية		0.011002294	0.041533931	0.034157046	0.138468805	-0.374701559
مصرف الاتحاد العراقي		0.315609203	-0.05465312	0.525556104	-0.364849473	-0.112046264
مصرف بغداد		0.204513248	-0.019735734	-0.212426645	-0.26940982	0.121963339
مصرف الشمال للتمويل والاستثمار		0.671664253	0.056285028	0.079619223	-0.283043023	0.03198918
مصرف الإنماء العراقي		0.037535081	0.114835936	-0.041028042	-0.193302032	0.361517101

ملحق رقم (3)

الفرق بين التغيرات السنوية للإيرادات وحساب المدينون على إجمالي الموجودات لعينة الدراسة
 للمدة (2015-2011)

السنة	المصارف
0.048678	مصرف كورديستان الدولي للتنمية والاستثمار
-0.283775	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
-0.024451	مصرف إيلاف الإسلامي
0.011297	مصرف التجاري العراقي
0.039081	مصرف المنصور للاستثمار
0.039021	مصرف الأهلي العراقي
0.010795	مصرف آشور الدولي للاستثمار
0.007327	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار
-0.057382	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
-0.252705	مصرف المتحد للاستثمار
-0.013443	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
-0.132724	مصرف الاتحاد العراقي
0.012342	مصرف بغداد
0.090791	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
0.047251	مصرف الائتمان العراقي

ملحق رقم (4)

نسبة الموجودات الثابتة على إجمالي الموجودات لعينة الدراسة للمدة (2015-2011)

السنة	المصارف
0.042138	مصرف كورديستان الدولي للتنمية والاستثمار
0.085187	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
0.07863	مصرف إيلاف الإسلامي
0.006263	مصرف التجاري العراقي
0.025998	مصرف المنصور للاستثمار
0.021594	مصرف الأهلي العراقي
0.081645	مصرف آشور الدولي للاستثمار
0.099521	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار
0.028837	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.020974	مصرف المتحد للاستثمار
0.043936	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
0.056264	مصرف الاتحاد العراقي
0.03886	مصرف بغداد
0.12966	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
0.002695	مصرف الائتمان العراقي

ملحق رقم (5)

العائد على الموجودات لعينة الدراسة لمدة (2011-2015)

السنة	المصارف
0.048756	مصرف كورستان الدولي للتنمية والاستثمار
0.15708	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
0.000813	مصرف إيلاف الإسلامي
0.017462	مصرف التجاري العراقي
0.022497	مصرف المنصور للاستثمار
0.007776	مصرف الأهلي العراقي
0.031925	مصرف آشور الدولي للاستثمار
0.009807	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار
-0.00088	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.03928	مصرف المتحد للاستثمار
0.020085	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
0.000433	مصرف الاتحاد العراقي
0.008558	مصرف بغداد
0.006159	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
0.022496	مصرف الائتمان العراقي

ملحق رقم (6)

المستحقات التقديرية وفق نموذج كوثاري لعينة الدراسة لمدة (2011-2015)

السنة	المصارف
0.14267	مصرف كورستان الدولي للتنمية والاستثمار
0.28096	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
-0.13640	مصرف إيلاف الإسلامي
0.10308	مصرف التجاري العراقي
-0.15262	مصرف المنصور للاستثمار
0.22443	مصرف الأهلي العراقي
-0.04526	مصرف آشور الدولي للاستثمار
0.15792	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار
-0.07168	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
-0.01515	مصرف المتحد للاستثمار
0.04077	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
0.36600	مصرف الاتحاد العراقي
0.23111	مصرف بغداد
0.65046	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
0.05395	مصرف الائتمان العراقي

ملحق رقم (7)

المستحقات التقديرية والقيمة المطلقة وإدارة الأرباح وفق نموذج كوثاري لعينة الدراسة لمدة (2015-2011)

ن	المصارف	السنة	المستحقات التقديرية	القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية	متوسط المستحقات التقديرية	إدارة الأرباح
1	مصرف كورديستان الدولي للتنمية والاستثمار	2011	0.01362	0.01362	0.11321	0
		2012	-0.12951	0.12951		1
		2013	0.14318	0.14318		1
		2014	0.13706	0.13706		1
		2015	0.14267	0.14267		1
2	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	2011	0.12483	-0.12483	0.25653	0
		2012	0.33688	0.33688		1
		2013	0.45173	0.45173		1
		2014	-0.08823	0.08823		0
		2015	0.28096	0.28096		1
3	مصرف إيلاف الإسلامي	2011	0.04103	0.04103	0.10162	0
		2012	-0.01059	0.01059		0
		2013	0.30427	0.30427		1
		2014	-0.01583	0.01583		0
		2015	-0.13640	0.13640		1
4	مصرف التجاري العراقي	2011	0.01647	0.01647	0.05617	0
		2012	-0.04509	0.04509		0
		2013	0.08234	0.08234		1
		2014	-0.03386	0.03386		0
		2015	0.10308	0.10308		1
5	مصرف المنصور للاستثمار	2011	0.12533	-0.12533	0.17020	0
		2012	0.20513	0.20513		1
		2013	-0.11637	0.11637		0
		2014	-0.25153	0.25153		1
		2015	-0.15262	0.15262		0
6	مصرف الأهلية العراقية	2011	0.12674	-0.12674	0.16028	0
		2012	-0.07695	0.07695		0
		2013	-0.21306	0.21306		1
		2014	0.16022	0.16022		0
		2015	0.22443	0.22443		1
7	مصرف آشور الدولي للاستثمار	2011	0.07208	0.07208	0.07009	1
		2012	0.14168	0.14168		1
		2013	0.05685	0.05685		0
		2014	0.03457	0.03457		0
		2015	-0.04526	0.04526		0
8	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار	2011	0.13297	0.13297	0.16365	0
		2012	0.05018	0.05018		0
		2013	0.23299	0.23299		1
		2014	0.24421	0.24421		1
		2015	0.15792	0.15792		0
9	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2011	-0.03496	0.03496	0.15856	0
		2012	0.14186	0.14186		0
		2013	-0.01816	0.01816		0

1		0.52614	0.52614	2014		
0		0.07168	-0.07168	2015		
0	0.18325	0.04263	0.04263	2011	مصرف المتحد للاستثمار	10
1		0.36381	0.36381	2012		
1		0.27968	0.27968	2013		
1		0.21496	0.21496	2014		
0		0.01515	-0.01515	2015		
1		0.30314	-0.30314	2011		
1	0.17214	0.28605	0.28605	2012	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	11
1		0.17493	0.17493	2013		
0		0.05580	0.05580	2014		
0		0.04077	0.04077	2015		
0		0.15716	-0.15716	2011		
0	0.37112	0.36363	-0.36363	2012	مصرف الاتحاد العراقي	12
1		0.92523	0.92523	2013		
0		0.04357	-0.04357	2014		
0		0.36600	0.36600	2015		
1		0.20170	0.20170	2011		
1	0.16122	0.21552	-0.21552	2012	مصرف بغداد	13
0		0.14898	-0.14898	2013		
0		0.00877	0.00877	2014		
1		0.23111	0.23111	2015		
1		0.29892	0.29892	2011		
0	0.25778	0.09343	-0.09343	2012	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	14
0		0.13877	0.13877	2013		
0		0.10731	0.10731	2014		
1		0.65046	0.65046	2015		
1	0.16219	0.45319	0.45319	2011	مصرف الائتمان العراقي	15
0		0.15010	-0.15010	2012		
0		0.01785	-0.01785	2013		
0		0.13585	0.13585	2014		
0		0.05395	0.05395	2015		